

الحوكمة الاقتصادية: مدخل لدراسة الإشكالات الاقتصادية في منطقة الخليج

Economic Governance: Study Of The Economical Problems In The Gulf Region

أ. عمروني الجليلي

جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

17amrouni06@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/02/08

د. حشوف يسين

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

hachoufyacine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/07/11

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم وأبرز الإشكالات الاقتصادية التي تتميز بها منطقة الخليج العربي، بصفتها ذات أهمية وبعد جيو إستراتيجي وهذا على المستويين الإقليمي والدولي. شملت هذه الدراسة النظام الإقليمي الخليجي (مجلس التعاون الخليجي، العراق، اليمن، إيران). توصلت الدراسة إلى أن هناك إشكالات جوهرية تعاني منها إقتصاديات دول المنطقة وأبرزها: التبعية للقطاع النفطي، محدودية الصناعات التحويلية، ضعف التجارة البينية، أزمة الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد، النفط، النظام الإقليمي، الخليج، الصناعات التحويلية.

Abstract:

The research aims to study the most important and prominent economic problems that characterize the Gulf region even with the central geo-strategic location, in both regional and international levels.

This study is gathering the GCC as a regional system Including (Iraq, Yemen, Iran). The study found that there are fundamental economical problems faced by the countries of the region, the most notably is the dependence on the oil sector, besides of limited manufacturing industries, also a weak intra-trade, and water resources crisis.

Key Words: Economy, Oil, Regional System, Gulf Countries, Industries .

JEL Classification : H10, F29, F14, F15, L52.

* مرسل المقال: حشوف يسين (hachoufyacine@yahoo.fr).

المقدمة:

إن أبرز الإشكالات الاقتصادية هي المشاكل المتعلقة بالتبعية والمقصود تلك الحالة التي نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حالياً بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكانت من نتائج هذه العملية، تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجدها، وهيمنة دول القلب الرأسمالي، ومعها الشركات المتعددة الجنسيات على مصير الدولة التابعة. تمثل دول النظام الإقليمي الخليجي، وعلى الأخص الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي. فإقتصادياتها تقوم أساساً على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط، بينما تستورد جميع احتياجاتها من السلع الإستهلاكية الرأسمالية من الخارج، وهذا ينطبق أيضاً على الأيدي العاملة التي تأتي من الخارج. وتؤكد هذه الحقيقة الأدبيات الاقتصادية التي إهتمت بقياسي التبعية في هذه الدول وغيرها من دول المنطقة، فمؤشر درجة الإكتشاف الإقتصادي للخارج، ومؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلي، ومؤشر التركيز على سلعة واحدة في الصادرات وإعتماد الإيرادات على هذه السلعة وتصديرها بشكلها الخام، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات والتكنولوجيا، تكشف وتؤكد حقيقة عمق الإرتباط غير المتكافئ للدول الخليجية بالدول الرأسمالية والصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة.

وعند الحديث عن النظام الإقليمي الخليجي (النظام الفرعي الخليجي) وطبيعة حدوده وهيكلته، ينبغي ملاحظة الفرق بين مجموعتين من الوحدات السياسية: الأولى تتكون من دول ليس لها عمق جغرافي وهي سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، ومعظمها واجه الاختيار بين الاتحاد أو التفكك عندما اقتربت من عهد الاستقلال عن التبعية البريطانية، والمجموعة الثانية تتكون من ثلاثة دول كبيرة: السعودية، ايران، العراق، تمتد إلى مسافات بعيدة عن الخليج وتنتمي إلى أقاليم جغرافية مختلفة، بجانب امتلاكها لسواحل مطلة على الخليج تتفاوت من حيث مدى الامتداد، جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ماهي أبرز المقومات والمحددات الإستراتيجية التي تحكم البيئة الإقتصادية في منطقة الخليج؟

وللإجابة على الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي اهم الإشكالت الإقتصادية في منطقة الخليج؟.
- كيف يمكن لدول النظام الإقليمي الخليجي أن تجد إستراتيجية إقتصادية تتماشى والتحديات والرهانات الإقليمية والدولية؟.

فرضيات الدراسة:

- يرتكز أمن الخليج على النفط في المستقبل المنظور.
- كلما إستمرت التبعية للقطاع النفطي، كلما أدى ذلك إلى الحيلولة دون إيجاد إستراتيجية تنمية.

أهداف الدراسة:

- تستأثر منطقة الخليج بصفة خاصة بإهتمامات متزايدة من قبل الباحثين والمتخصصين، بسبب الأهمية الكبيرة والإنشائية للمنطقة في العلاقات الدولية، والتي تنبع من موقعه الجغرافي.
- كما يعتبر ممرًا مائيا يحتوي على أهم المضائق الدولية التي تتحكم بنقل النفط، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي، وهو بذلك يعد ممرًا حيويًا له أهميته من الناحية التجارية والعسكرية.
- وتأتي أهمية الخليج كونه يضم مضيق هرمز. أحد أهم المضائق العالمية باعتباره عنق الزجاجة في مدخل الخليج، الذي يتحكم بطرق التجارة من وإلى الخليج.
- مما جعل السيطرة على مضيق هرمز تعني من حيث الواقع السيطرة على الملاحة في الخليج ومن ثم إمدادات البترول اللازم للصناعة في الدول المتقدمة. ونظرًا لهذه الأهمية الإستراتيجية يعد الخليج وحتى الوقت الحاضر من أهم مناطق القواعد العسكرية في العالم باعتباره الشريان الرئيسي بل الوحيد للملاحة في المنطقة.
- منهج البحث:** أما فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم إتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة فقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي عن طريق وصف أهم المحطات التي ميزت النظام الإقليمي الخليجي، وقد كان رجوعنا للتاريخ من خلال المنهج التاريخي، ضرورة لكشف الظاهرة والحقيقة ثم وصفها ومحاولة تحليلها.
- محاور الدراسة:** في هذه الدراسة نتناول ملامح وخصائص إقتصاديات دول النظام الإقليمي الخليجي من خلال محورين تحويها هذه الدراسة، فال محور الأول يتعرض إلى مقارنة مفاهيمية نظرية لنظام الاقليمي الخليجي، وال محور الثاني يتعرض أبرز المشكلات والتحديات الإقتصادية لدول النظام الإقليمي الخليجي.

1. النظام الإقليمي الخليجي: مدخل مفاهيمي نظري

1.1. تعريف النظام الإقليمي الخليجي

تشكل الدول الثمانية المطلة على شواطئ الخليج: دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة إلى العراق وايران، ما يعرف باسم النظام الاقليمي الخليجي، وهو في الأساس نظام نفطي. (عبد الله، 1998، 22) وتعتبر دوله أغنى دول العالم بالنفط، وهي أكبر الدول انتاجا وتصدير للنفط الخام، والوحيدة في دول العالم التي تمتلك احتياطات نفطية تزداد اتساعا وضخامة مع مرور الوقت حتى أصبح النظام الاقليمي الخليجي الآن يشكل بدون منازع مركز الثقل النفطي العالمي.

وعليه فان النظام الاقليمي الخليجي هو ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي، يضم كلا من العراق وايران والسعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان. (lies, 1990).

ويمثل النفط أبرز خصائص هذا النظام الفرعي، وهو ما يميزه عن النظم الاقليمية الأخرى في العالم، كما أنه (أي النفط) هو العامل المحدد لطبيعته وهويته، يضيف عليه الأهمية السياسية والاستراتيجية الدولية المتنامية.

ويتميز النظام الاقليمي الخليجي لكونه مرتبطا تاريخيا بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية، وجزئيا بريطانيا وبدرجة أقل فرنسا، كما أنه يعتبر نظام فرعي لنظام فرعي أكبر هو نظام الشرق أوسطي، أو النظام العربي وهناك من يتعامل معه كنظام فرعي مباشر من النظام العالمي (إدريس، 2000، 27-30).

وهناك من يرى أن طبيعة النظام الاقليمي الخليجي يمكن أن تتحد ملامحه وخصائصه انطلاقا من النظام الرئيسي الذي يتفرع منه (إدريس، 2000، 27-30)، ويتوقف ذلك على ما اذا كان هذا النظام الاقليمي الخليجي قاصرا على دول مجلس التعاون الخليجي الست، أم يشمل أيضا شبه الجزيرة العربية مع اليمن والعراق وأنه يمتد ليضم ايران وعرب الخليج.

أ. هناك من يقدم ثلاثة افتراضات للتحليل:

- الافتراض الأول: إذا إقتصرت النظام الفرعي على دول مجلس التعاون، يكون هذا النظام أشد ارتباطا بالنظام العالمي الذي تلعب فيه القوتان العظمتان دورا مؤثرا، والنظام العربي الذي يمثل النظام الرئيسي.

- الافتراض الثاني: أن النظام الفرعي الخليجي يشمل عرب الخليج، وقد يشمل عرب الجزيرة أيضا وهذا يجعل نظامه الرئيسي الأول هو النظام العربي مع ارتباطه أيضا بالنظام العالمي، كلما حدث توتر بين ضفتي الخليج الشرقية (ايران) والغربية (العرب) أو اشتد الصراع العربي- الاسرائيلي، مثلما حدث مع حضر البترول العربي.

- الافتراض الثالث: أن النظام الفرعي الخليجي يشمل الخليج فقط وحوض الخليج على وجه التحديد شرقا وغربا، وهذا الافتراض يجعل نظام الخليج مرتبعا بعدة نظم رئيسية هي: النظام الآسيوي والنظام العربي والنظام العالمي.

الا أنه هناك من يرى أن الحلقة الخليجية لم تعد معزولة عن جوارها بل أصبحت ترتبط فعليا ورسميا على نحو متزايد بحلقة شرق أوسطية أكثر اتساعا، وأبعد مدى وهي الحلقة التي يطلق عليها الآن النظام الشرق أوسطي، الذي لم يتبلور لسمته وملامحه بصورة محددة حتى الآن (إدريس، 2000، 27).

والملاحظ أن لنظام الاقليمي الخليجي الذي يتميز في المرحلة الراهنة بكونه نظامنفطي في الأساس، إلا أنه يتصف أيضا بكونه نظام متأزم غير مستقر، وملبى بالتوترات والصراعات التي ازدادت كما ونوعا في السنوات الأخيرة، بين الدول الكبيرة من ناحية وبين دوله الكبيرة والصغيرة من ناحية أخرى.

إن خاصية التأزم وعدم الاستقرار التي يتميز بها النظام الاقليمي الخليجي، نابعة من التوترات والأزمات التي شهد لها منذ القديم الوحدات السياسية لهذا النظام، فالدول الثمانية المتقاربة جغرافيا والتي تشكل البنية السياسية للنظام الاقليمي الخليجي، كانت ولا تزال في حالة دائمة من النزاع والخلاف مع بعضها البعض.

لقد أخذت هذه الخلافات عبر التاريخ أشكالا متعددة وبرزت في صيغ مختلفة، وكانت أحيانا محدودة عابرة، وأحيانا أخرى عميقة وشاملة، في فترة من الفترات كانت الخلافات شخصية وقبلية ومذهبية تقليدية، وفي فترة لاحقة

أصبحت الخلافات تغطية عقائدية وقانونية متجددة بتجدد القضايا اليومية (عبد الله، 1998، 24)، وكانت الحروب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر للنظام الفرعي الخليجي.

إن عدم الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي مرتبط أولاً بواقع عدم التوازن في القدرات والامكانيات بين دوله الكبيرة والصغيرة، وثانياً الخلافات السياسية المتفاقمة بين دوله الكبيرة الثلاث: ايران، العراق، السعودية.

وتشكل هذه القوى الاقليمية الرئيسية أساس النظام الاقليمي الخليجي، هي التي تدير شؤونه، بما في ذلك شأن إستقراره أو عدم إستقراره، وتتحكم في تطورات وأحداثه، والدول الأخرى هي مجرد دول صغيرة قليلة النفوذ والتأثير في خيارات وأولويات هذا النظام، بل تميل عموماً للانقياد لارادة دوله الكبيرة.

إن حالة الصراع والتوتر في النظام الاقليمي الخليجي مرتبطة بطبيعة العلاقات فيما بين الدول الكبيرة في هذا النظام. فعلاقات هذه الدول تنافسية تناصرية غير مستقرة ومتوترة وأحياناً شديدة التوتر، وذلك بسبب تباين الأنظمة السياسية والاختلافات العقائدية ورغبة كل منها في فرض نفوذها وهيمنتها التقليدية على الدول الصغرى المجاورة، فالعلاقات العدائية بين ايران والعراق مثلاً أدت في مرحلة ما إلى اندلاع حرب دامية دامت ثماني سنوات متتالية.

وعلاوة على العلاقات التناصرية بين الدول الكبيرة فحالة النزاع والصراع في النظام الاقليمي الخليجي مرتبط أيضاً بالخلافات الحدودية العالقة والتي لم تحسم نهائياً لحد الآن، فالنزاعات الحدودية هي أحد أهم العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في هذا النظام، معظم الصراعات والتوترات التاريخية والمعاصرة بين دول هذا النظام سببها المشكلات الحدودية العالقة والتي هو أساساً جزء من الارث الاستعماري.

ولا توجد دولة صغيرة أو كبيرة من دول هذا النظام بدون خلافات حدودية تتفاقم أحياناً وتخف أحياناً أخرى، دون أن تجد حلاً نهائياً، وتأتي الخلافات الحدودية بين العراق وايران وبين العراق والكويت على رأس قائمة المشكلات الحدودية الحادة، وكذلك الخلاف بين السعودية وكل من الكويت وقطر والامارات وبين البحرين وقطر، وبين الامارات وعمان، وبين الامارات وعمان وقطر وايران.

تبقى الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين النفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط وعدم الاستقرار في النظام الفرعي الخليجي، فالنفط جنى الثراء لشعوب هذه الدول من ناحية وأحياناً العديد من التوترات والنزاعات القديمة من ناحية أخرى.

2.1. النظام الاقليمي الخليجي: الحدود الجغرافية

بالنسبة لقضية حدود النظام الاقليمي وما تتضمنه من وجود بعض الغموض والاختلاف حول مسألة العضوية في هذا النظام، فينبغي الإشارة بداية إلى أنها قضية عامة ومثارة بالنسبة لأغلب النظم الاقليمية (ألبوني، 1994، 66-67). ربما باستثناء حالة النظم الاقليمية القومية حيث تلعب الهوية الواحدة دوراً بارزاً في حسم أي خلاف حول حدود وعضوية تلك النظم.

ويرجع شيوع هذه القضية، إلى تباني وتعدد المعايير التي تستخدم من جانب الباحثين لتعريف وتحديد عضوية وحدود النظم الاقليمية، الأمر الذي يؤدي إما إلى إدخال أو إخراج دولة أو أكثر في / أو من عضوية النظام الاقليمي، وكانت النتيجة المباشرة لذلك ظهور حالات التداخل في العضوية بين النظم الاقليمية المتجاورة.

أما بالنسبة لعضوية الدول في النظام الاقليمي الخليجي، فإن المعايير الخمسة التي تم استخلاصها من تحليل أدبيات تعريف النظم الاقليمية تحسم الخلاف الذي يمكن أن يثار حول عضوية وحدود النظام الاقليمي الخليجي بحيث تتحدد بالدول الثمانية المطلية على سواحل الخليج العربي.

فالنظام الاقليمي الخليجي، وفق هذا التكوين وتلك العضوية، يضم أكثر من ثلاثة أعضاء، كما أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة أو إقليم الخليج العربي. ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من ايران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام الثماني، إضافة إلى ذلك، هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام بحيث أصبح النظام مختلفاً أو مميزاً في تفاعلاته من النظام الاقليمي العربي والنظام الاقليمي الشرق أوسطي، إذا لم يعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله، مجرد انعكاسات للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي - الاسرائيلي)، ولذلك يمكن أن نستخلص من هذا التطور أن دول الخليج العربي باتت تعتبر نظاماً فرعياً بحد ذاتها.

وإذا كانت هناك بعض التحفظات على عضوية ايران أو العراق في هذا النظام، فإن هذه التحفظات ترجع إلى إعتبارين: الأول نظرة بعض الباحثين إلى انخفاض مستوى التجانس بين كل من ايران والعراق مع الدول الست الأخرى، والثاني في ضالة اطلالة العراق على شواطئ الخليج.

ربما يكون التجانس بين ايران والدول العربية الخليجية السبع بما فيها العراق، أقل منه بين هذه الدول، وكذلك قد يكون مستوى التجانس بين العراق وهذه الدول الست أقل منه فيما بينها، لكن هذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي دون غيره من أنواع التجانس الأخرى، كما أن التجانس السياسي ليس المعيار الرئيسي في تحديد حدود النظام الاقليمي . . . هذا الشرط ربما يكون خاصاً بالنظم الاقليمية القومية أكثر منه بالنظم الاقليمي الأخرى، فالتفاعل هو المعيار الأهم، وإذا أخذنا التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الاقليمي الخليجي، سنجد أن ايران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام (إدريس، 2000، 33).

أما بالنسبة لمسألة ضالة الساحل العراقي على الخليج العربي فهي ليست مبرراً كافياً لا يعاد العراق عن عضوية النظام الاقليمي الخليجي، لكن ربما تكون شدة أو ضعف حاجة الدولة للخليج كشرط مائي معياراً أكثر أهمية في تأكيد أو نفي مشاركة أي دولة في عضوية النظام. فضيق الساحل العراقي على الخليج والذي لا يتجاوز كثيراً الـ 15 كلم من أهم العوامل التي تجعل العراق شديد العصبية في علاقاته مع الدول المجاورة، وبخاصة الكويت، نظراً لأن هذه الاطلالة الضيقة على الخليج هي المنفذ الوحيد للعراق على الخارج، ومن دونها يكون العراق دولة مغلقة بلا أية سواحل. ومع تزايد اعتماد العراق على الصادرات النفطية زاد اعتماده على الخليج، وبدأ يسعى إلى توسيع سواحل

بما يتناسب مع احتياجاته الاقتصادية والتجارة العسكرية المتزايدة، ومن ثم كانت أزمة الحدود بينه وبين الكويت (إدريس، 2000).

وقد تكشف مدى حاجة العراق لسواحله الخليجية مع بداية حربه مع إيران عام 1980، عندما أغلقت أنابيب النفط العراقية عبر الأراضي السورية (شارلز، 1988، 313-315)، الأمر الذي اضطر العراق لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر الأراضي السعودية بمحاذاة خط النفط السعودي من السواحل الشرقية السعودية على الخليج إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر.

ولانقل أهمية الخليج بالنسبة لإيران عنه بالنسبة للعراق، على رغم أن الساحل الإيراني على الخليج هو أطول السواحل ويصل إلى 1200 كلم، وعلى رغم أن لإيران ساحلا طويلا يطل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي، فالخليج يشكل أهمية حيوية للوجود الإيراني كوجود قومي مستقل، وهذه الحقيقة جعلت الإيرانيين شديدي الحساسية لأي تحديد فعلي أو محتمل أو حتى مجرد ادراك لاحتمال هذا التهديد للأمن والمصالح الإيرانية الأخرى في الخليج.

ويمكن تبيين أهمية الخليج بالنسبة لإيران من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني، فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفياتي بكل ضخامته، وازدادت الخطورة السوفياتية بعد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان. أما في الشرق، فإن إيران تواجه إلى جانب الوجود السوفياتي في أفغانستان منطقة شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها الذين يتجاوزون المليار نسمة، وفي الغرب من إيران هناك تركيا والعراق. هذا يعني أن دول الخليج في الجنوب الإيراني كما يمكن لإيران أن تصبح بلدا مغلقا من دون أي منافذ بحرية مثل أفغانستان.

وعلاوة على أن الخليج هو المنفذ البحري على العالم الخارجي، نظرا لصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية الوعرة المطلة على ساحل خليج عمان، فإن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان وفي الجرف القاري في الخليج، ومن دون الحقول النفطية الجنوبية هذه كان يمكن أن إيران لفي إعداد الدول فقرا. وهذا كلها أمور تجعل إيران شديدة الارتباط بالخليج على مستوى الامن ومستوى المصالح.

3.1 النظام الاقليمي الخليجي: العلاقات التفاعلية بين مكوناته

المقصود بدراسة هيكلية النظام الاقليمي الخليجي في هذا المبحث التعرف على خصائص هذه الهيكلية باعتبارها محمدا رئيسيا في تفاعلاته. فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعاته وداخلها تؤثر بدرجة كبيرة في تفاعلاته.

وتكشف درجة الاستقطاب داخل النظام طبيعة أنماط علاقات القوة داخله، هل هي علاقات صراعية أم تنافسية أم تعاونية؟، ويمكن الاستعانة هنا بنماذج مورتن كابالان الستة الشهيرة لمعرفة طبيعة علاقات القوة داخل النظام

الاقليمي الخليجي. (Morton, 1962,98-112)

أما دراسة الحراك، فتركز على تتبع ما يحدث من تبدل في مواقع فواعل النظام داخل القطاعات الثلاثة على مدى بسنوات الدراسة لمعرفة تأثيرها هذا القبول في أدوار هذه الفواعل وأنماط التفاعلات داخل النظام. فمواقع هذه الفواعل لا تتسم دائما بالجهود، وكثيرا ما يحدث انتقال لموقع أحد هذه الفواعل من مركز إلى الاطراف أو العكس وقد تصل معدلات كثافة التفاعل إحدى القوى الخارجية المؤثرة (ضمن نظام التغلغل) إلى درجة تجعلها تقترب من مركز النظام. وهنا معايير بيرسون الثلاثة: النزاع والمشاركة والمساعدة دورا ملحوظا في كشف واقع الحراك الحادث داخل النظام (إدريس، 2000، 36).

وسوف نركز في هذا على دراسة القطاعين المحوريين (المركزيين) والطرفي داخل النظام الاقليمي الخليجي.

- القطاع المحوري (المركزي): يتكون هذا القطاع من الدول التي تملك مقاليد النفوذ أو كما يقول بعض الباحثين من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة.

وتتحدد فواعل هذا القطاع بالدول الكبرى الثلاث في النظام التي تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل اقليم الخليج، هذه الدول هي: ايران والعراق والعربية السعودية.

- القطاع الطرفي: وفقا لمعاري " القوة " و " التفاعل " فإن القطاع الطرفي للنظام يضم الدول الخمس الصغيرة والصغرى في النظام، وهي الامارات العربية المتحدة وعمان والكويت وقطر والبحرين، ويتفق أغلب الباحثين مع هذا التوصيف لفواعل النظام الاقليمي الخليجي داخل القطاعين المحوري ولطرفي، لكن توجد بعض الاختلافات المحدودة في الرؤى، لكنها لاتؤثر في جوهر هذه الهيكلية المقترحة للنظام، ففي الوقت الذي يقر فيه البعض بأن القطاع المحوري يضم مايسموه بالقوة الاقليمية (روبرتو، 1994، 66-67): العراق وايران والعربية السعودية، ويخرجون عمان من القطاع الطرفي وتجعلها في مستوى وسيط بين القطاعين استنادا إلى أنها كانت في القرن التاسع عشر إحدى القوى الاقليمية، وهناك من يعطي الأولوية للقوة البشرية، وبناء على ذلك يقسم النظام الخليجي إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يضم كلا من ايران والعراق، وهما دولتان ذواتا حجم سكاني كبير نسبيا، ولكل منهما قاعدة زراعية إلى جانب القاعدة النفطية، وهما تعانيان فائضا في الأيدي العاملة، ويضم القسم الثاني كلا من العربية السعودية وعمان وهما دولتان ذواتا حجم سكاني متوسط وتغطي الصحراء معظم أرجائها، وتعاني كل منهما نقص في العمالة، وبخاصة العمالة الفنية والماهرة، أما القسم الثالث، فيضم كلا من الكويت والامارات والبحرين وقطر، وهي " دول المدنية"، حيث تضم العاصمة معظم السكان، وتعتمد اعتمادا كليا على النفط وتستورد الأيدي العاملة بدرجة كبيرة بحيث أصبح عدد الوافدين يساوي، بل يفوق عدد المواطنين، ولكن هذه الدول على رغم ضعفها السياسي والاجتماعي، فإنها تمتلك القوة النفطية التي تحيطها بمكانة بين دول العالم وبخاصة الدول المستهلكة للنفط.

يمكن القول، إن النظام الاقليمي الخليجي لا يتسم بالضرورة بالاستقرار، فوجود ذلك النظام لا يعني وجود الاستقرار والتعاون واختفاء الصراعات والنزاعات بين دوله، بل ربما كانت حال الصراع والتوتر، وليس الأمن والاستقرار، هي السمة الغالبة لذلك النظام، كما هي الحال في النظام الخليجي والنظام العربي العام الذي وصفه البعض بأنه " ولد مأزوما" (إدريس، 1992، 14).

لم يكن النظام الاقليمي الخليجي منذ ولادته، وخلال المراحل المختلفة التي مر بها، بمنأى عن الأطماع والتأثيرات الخارجية، لذا فإن منطقة الخليج منذ أمد بعيد هي بؤرة من بؤر التوتر والصراع الساخن، سواء بين دولها التي لا تخلو علاقاتها من صراعات وخلافات حدودية وضع بذورها الاستعمار، أو بين وحدات النظام والقوى الخارجية عنه والطامعة فيه.

من هنا يمكننا القول ان النظام الاقليمي الخليجي هو في حد ذاته ليس نظاما آمنا لأمن الدول الخليجية الست الصغرى، بل إنه نظام يحمل بين طياته احتمالات التهديد، نتيجة الفارق الكبير بين مقومات القوى، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية، بين كل من الدول الخليجية الست ومصدر الاقليمي العراق وايران، ومصادر التهديد الدولي من خلال أطماع القوى الدولية الكبرى في المنطقة نظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي يتمتع بها النظام الاقليمي الخليجي.

2. النظام الإقليمي الخليجي:التحديات والرهانات الاقتصادية

1. 2. المشاكل المتعلقة بالتبعية الاقتصادية.

تمثل دول النظام الإقليمي الخليجي، وعلى الأخص الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالي. فإقتصادياتها تقوم أساسا على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط، بينما تستورد جميع احتياجاتها من السلع الإستهلاكية الرأسمالية من الخارج، وهذا ينطبق أيضا على الأيدي العاملة التي تأتي من الخارج. وتؤكد هذه الحقيقة الأدبيات الاقتصادية التي إهتمت بقياسي التبعية في هذه الدول وغيرها من دول المنطقة، فمؤشر درجة الإكتشاف الإقتصادي للخارج، ومؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلي، ومؤشر التركيز على سلعة واحدة في الصادرات وإعتماد الإيرادات على هذه السلعة وتصديرها بشكلها الخام، ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات والتكنولوجيا، تكشف وتؤكد حقيقة عمق الإرتباط غير المتكافئ للدول الخليجية بالدول الرأسمالية والصناعية وعلى الأخص الولايات المتحدة (حصو، 1984، 213).

هذه التبعية أدت إلى تكريس الإختلال الهيكلية في إقتصاديات الدول الخليجية ضمن إطار تتييم العمل الدولي وتخصصها في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة هي النفط، هذا الإختلال الهيكلية يفرز دوما العديد من المشاكل الإقتصادية ذات المردود الإجتماعي السلبي المرتفع والتي تؤدي إلى خضوع هذه الدول لحلقة مفرغة من علاقات التبعية بكل ماتؤدي إليه من تقييد للإرادة الوطنية أو تعطيلها. وتعميق إستغلالها ونهب ثرواتها وتوليد أنواع أخرى من التبعية أشد خطرا، مثل التبعية الغذائية والتكنولوجية والعسكرية، وأخيرا وهذا هو الأهم، التبعية السياسية ولذلك أصبح النظام الإقليمي الخليجي خاضعا ومسيرا من الخارج.

أ. أهمية القطاع النفطي الخليجي للإقتصاد العالمي: تمتاز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنها من التجمعات المؤثرة في إقتصاد العالم كونها مركزا رئيسيا لمصادر الطاقة في العالم. وشكل الإنتاج النفطي لدول الخليج نحو 23 بالمائة

من الإنتاج العالمي للنفط الخام في العام 2005، فقد بلغ الإنتاج الخليجي نحو 18 مليون ونصف المليون برميل يوميا، كما تسيطر دول الخليج على نحو 41 بالمائة من حجم الاحتياطي العالمي (المكتشف) للنفط الخام. إضافة إلى ذلك، شكل إنتاج الغاز في دول مجلس التعاون نحو 8 بالمائة من مجموع الإنتاج العالمي في العام 2005، لكن من المنتظر أن تضطلع بدور أكبر في السنوات المقبلة، وذلك على خلفية الإستثمارات في قطاع الغاز. ب . تداعيات التبعية للقطاع النفطي: يضطلع القطاع النفطي (النفط، والغاز، والمنتجات المكررة) بدور محوري في إقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلا إستثناء، بيد أن بعض هذه الدول تعتمد بشكل أكثر من غيرها على القطاع النفطي وحقيقة القول بشكل القطاع النفطي بشريان الحياة بالنسبة لإقتصاديات دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر ونوجز ذلك في الآتي:

يشكل الدخل النفطي في المتوسط نحو 80 بالمائة من إيرادات الخزنة العامة في دول مجلس التعاون، وتعد دولة الكويت الأكثر اعتمادا على القطاع النفطي، بينما تعد دولة قطر أقل اعتمادا على هذا القطاع. وبحسب إحصائيات العام 2005، فقد شكل قطاع النفطي 92 بالمائة من إيرادات الخزنة في الكويت مقارنة بنحو 64 بالمائة في قطر، وتعد هذه النسب كبيرة بكل المقاييس، إذ أنها تجعل الموازنات العامة تحت رحمة التطورات في الأسواق العالمية. كما يلعب القطاع النفطي دورا رئيسيا في صادرات دول مجلس التعاون أيضا، وكما هي الحالة مع الموازنة العامة، يعد الإقتصاد الكويتي الأكثر اعتمادا على القطاع النفطي فيما يخص الصادرات إذ شكلت الصادرات النفطية 95 بالمائة من قيمة الصادرات الكويتية في العام 2005.

وبخصوص مملكة البحرين فهناك أهمية إضافية للقطاع النفطي، حيث أنها تقوم بإستيراد النفط الخام من المملكة العربية السعودية عبر أنابيب تعود إلى العام 1945 وبالمقابل تقوم شركة نفط البحرين " بابقو" لتكرير النفط الخام المستورد إلى منتجات نفطية مثل البنزين، والديزل، ووقود الطائرات، وشكلت الواردات النفطية 53 بالمائة من مجموع قيمة واردات البحرين في العام 2005 مقارنة بنحو 43 بالمائة في العام 2004، وذلك على خلفية إرتفاع أسعار النفط (حصو، 1984، 252).

الجدول 01: الأهمية النسبية للقطاع النفطي في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي (في المائة)

دولة الكويت	95
المملكة العربية السعودية	87
دولة قطر	83
سلطنة عمان	83
دولة الإمارات العربية المتحدة	80
مملكة البحرين	67

المصدر : قسم الأبحاث في بنك كاليون للتمويل والاستثمار.

وللقطاع النفطي كذلك أهمية ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، لكن بدرجة أقل مقارنة بالإيرادات والصادرات، وبحسب إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، شكل القطاع النفطي نحو 48 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار في العام 2005.

كما يلعب الدخل النفطي دوراً محورياً في المصروفات الحكومية والتي بدورها تسهم في تحريك الدورة الاقتصادية أو نتائج الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل القطاع النفطي (الدخل النفطي) حجر الزاوية فيما يخص المالية العامة في دول المجلس.

لا تتوقف سلبيات الإعتماد على القطاع النفطي عن هذا الحد، إذ أن هناك عامل التسعير بالدولار الأمريكي، والمعروف أن النفط الخام والمنتجات النفطية مثل الديزل فضلاً عن الغاز الطبيعي ومشتقاته، من السلع المسعرة بالدولار الأمريكي، وما يهمننا في هذا الأمر هو تدني قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مثل اليورو الأوروبي والين الياباني، وقد خسر الدولار الأمريكي الكثير في قيمته في السنوات القليلة الماضية (تقريباً 33 بالمائة مقابل اليورو منذ بدء التعامل بالعملة الأوروبية في العام 2002 حتى بداية العام 2007).

الواقع أن نسبة كبيرة من واردات دول مجلس التعاون تأتي من دول الإتحاد الأوروبي واليابان، من دول أخرى لا ترتبط عملها بالدولار الأمريكي، وتعد الدول الأوروبية، وبخاصة دول منطقة اليورو، والمزود الرئيسي لواردات دول المجلس بلا إستثناء، وخصوصاً دولة قطر، وبالمقابل لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأول للسلع الداخلة إلى دول المجلس، إذ تمثل الواردات منها 13 بالمائة من قيمة إجمالي الواردات إلى دولة الكويت، وهي الأعلى بين دول المجلس.

إن الإعتماد النسبي الكبير لإقتصاديات دول مجلس التعاون على القطاع النفطي يمثل تحدياً لإقتصاديات هذه الدول الست، حيث يضعها تحت رحمة التطورات في الأسواق العالمية، ويعد النفط من السلع الإستراتيجية في العالم (القطاع النفطي غير مدرج في محادثات تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية)، وعليه فلا يمكن حدوث توافق عالمي على المتغيرات المرتبطة بأسعار النفط خلافاً لما هو الحال للعديد من السلع الأخرى مثل القهوة والقطن، وخصوصاً أن المنتجات النفطية ترتبط بأمر معيشية تعد من عصب الحياة، مثل الطاقة ووسائل النقل والصناعة وغيرها.

وتتأثر أسعار النفط بعوامل متنوعة سياسية وإقتصادية وأخرى نفسية، وفي هذه المرحلة التاريخية، تشمل العوامل السياسية تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط (العراق، إيران)، وأمريكا اللاتينية (العلاقة متوترة بين فنزويلا والولايات المتحدة)، وحالات عدم الإستقرار في إفريقيا، وتعبير آخر ليس بمقدور دول المنطقة السيطرة على المتغيرات التي تؤثر في أسعار النفط والغاز.

2.2. إشكالية: النمو الإقتصادي، الصناعات التحويلية والتجارة البينية في النظام الإقليمي الخليجي.

لم تتحقق بلدان مجلس التعاون الست نمو إقتصادي يتصف بالإستمرارية والإستقرار، هذا النوع من النمو لم تحققه خلال أكثر من ثلاثين عاماً من محاولات تحقيق التنمية، وسنوضح ذلك من خلال بعض معدلات النمو التي

قمنا بحسابها، مستخدمين بيانات صندوق النقد العربي، لتأكيد أن النمو الإقتصادي ظل متذبذباً بسبب استمرار إقتصاديات هذه الدول في الإعتماد على النفط وتقلبات أسعاره وإيراداته فالجدول الذي أمامنا بين التطورات التي حصلت في قيم كل من الناتج المحلي ودخل الفرد في بلدان المجلس خلال الفترة (1978-2008).

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس زادت من 5.106 مليار دولار في العام 1978 إلى 6.137 مليار دولار في العام 1988، أي بزيادة سنوية قدرها 2.6 بالمائة، وهو معدل نمو منخفض مقارنة بمعدلات نمو هذه البلدان في السبعينات، وحتى بمعدلات نمو بقية دول العالم، والسبب في ذلك أن هذا النمو المنخفض يعبر عن فترة تراجع أسعار النفط بصورة جذرية خلال حقبة الثمانينيات، بعد ذلك نرى نتيجة لتحسن البنى في أسعار النفط، بعد الإتفاق الذي تم على حصص الإنتاج بين أعضاء المنظمة، إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس من 6.137 مليار دولار في العام 1988 إلى 7.231 مليار دولار في العام 1998 أي بزيادة سنوية تعادل 5.3 بالمائة.

أما الفترة الثالثة التي إمتدت ما بين العامين 1998 و2008 فقد شهدت طفرة في أسعار النفط، خاصة منذ العام 2003، ولذلك فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبلدان المجلس خلال هذه الفترة كان حوالي 16 بالمائة. . . إذا تأملنا التغيرات التي حصلت في دخل الفرد في هذه البلدان خلال الفترات الثلاث، فإننا نشاهد التذبذب نفسه الذي رأيناه في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمتوسط دخل الفرد حقق نمواً سالباً قدره 2.9 بالمائة في العام خلال الفترة (1978-1988) وهي كما ذكرنا فترة تراجع أسعار النفط وإيراداته، ثم تحقق نمواً متواضعاً في الفترة الثانية، وبعد ذلك إرتفع بمعدل 14 بالمائة خلال الفترة الثالثة التي قفزت فيها أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة.

الجدول 02: تطور كل من الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد المجلس خلال الفترة 1978-2008

البيان	1987	1988	1998	2008
الناتج المحلي (مليار دولار أمريكي)	5.106	6.137	7.231	0.1054
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	9266	6874	7937	27407
البيان	1988-1978	1998-1989	2008-1999	
نمو الناتج (بالمئة)	6.2	3.5	16	
نمو متوسط دخل الفرد (بالمئة)	9.2	5.1	14	

المصدر: الحسابات القومية للدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1978-2008).

ج. **محدودية نصيب الصناعات التحويلية:** ولو تأملنا الأرقام الرسمية لبلدان المجلس، سواء فيما يتعلق بنصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، أو بنصيبها في توظيف العمالة، لإتضح لنا أن هذا الدور مازال محدودا، خاصة بعد ثلاثين عاما من جهود التنمية، فعلى سبيل المثال، بينما يصل نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا إلى حوالي 20 بالمائة و30 بالمائة و40 بالمائة على التوالي فإنه يراوح حول نسبة 12 بالمائة في بلدان المجلس، فحسب الأرقام الصادرة عن صندوق النقد العربي فإن نصيب الصناعة التحويلية في بلدان المجلس للعام 2008 كان يعادل: 12.6 بالمائة في الإمارات و13.8 بالمائة في البحرين و8.3 بالمائة في السعودية و10.2 بالمائة في عمان، و6.8 بالمائة في قطر، و5.6 بالمائة في الكويت علما أن هذه أرقاما رسمية، وبالتالي فالأرقام الفعلية قد تكون أقل من ذلك.

وحتى إتجاهات الصناعات التحويلية في هذه البلدان لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا، كما يبين الجدول الذي حاولنا أن نرصد فيه تطورات نسبة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي لبلدان المجلس خلال الفترة (1978-2008) وكما هو واضح من هذا الجدول، فإن مساهمة الصناعات التحويلية في هذه البلدان ظلت متحفظة، حيث لم تتجاوز هذه النسبة في السعودية في العام 2008 معدل 8 بالمائة بعد أكثر من أربعين عاما من جهود التنمية أو دعاية التنمية.

د. **ضعف التجارة البيئية:** إن بلدان المجلس الخليجي قريبة من بعضها البعض جغرافيا، بعيدة تجاريا، حيث لا تزيد نسبة تجارتها البيئية عن 4.7 بالمائة فحسب بيانات العام 2008، في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة تصل إلى 67.3 بالمائة في المجموعة الأوروبية، و49.5 بالمائة في تجمع النافتا الذي يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من المكسيك وكندا (bank, 2010,375).

في الوقت نفسه، لا تزيد صادرات بلدان المجلس للعام نفسه على 4.3 بالمائة من الصادرات العالمية، بينما تصل هذه النسبة إلى 36.9 بالمائة و12.8 بالمائة في المجموعة الأوروبية والنافتا على التوالي (bank, 2010,376)، وهذا دليل آخر على بلدان المجلس لم تحقق حتى الآن تنوعا ملموسا في هياكلها الإقتصادية وأنها مازالت تصدر النفط وتستخدم عائداته لإستيراد حاجاتها من جميع السلع الوسطية والإستهلاكية والرأسمالية والعمالة كذلك، مما يعني أن إقتصادياتها متشابهة وليست متكاملة.

هذه المؤشرات والتي إشتملت على النمو الإقتصادي المتذبذب وهيمنة الإيرادات النفطية، ومحدودية الصناعات التحويلية وهامشية التجارة البيئية تدل من غير أدنى شك على أن الإقتصاديات الخليجية مازالت نقطا، فالنفط مازال هو المحرك الأول للنمو الإقتصادي وللإيرادات وللصادرات وللتجارة الخارجية، وهذا يعني أنه لم يحدث تغيير في الهياكل الإقتصادية لهذه البلدان، علما أن هذا هو الهدف الأول لمسيرة التنمية كلها لأن هذا التنوع في الهياكل الإنتاجية هو الذي يسعد هذه الدول لفترة ما بعد النفط.

3.2. أمن الموارد المائية:

سجل الطلب على المياه في دول الخليج العربية خلال السنوات العشر الأخيرة زيادة وصلت إلى ما يناهز 140 بالمائة وكانت الكويت إحدى الدول التي تجاوزت نسبة الطلب على البلدية وليس من المتوقع أن يطرأ تغيير كبير في هذا التوزيع لمخصصات المياه في المستقبل في معظم بلدان المنطقة، وعلى كل حال فإنه من المتوقع أن تنخفض حصة القطاع الزراعي الإجمالي لدول الخليج العربية من متوسط قدره 63 بالمائة عام 1995 إلى 48 بالمائة عام 2025.

وخلال العقود الأربعة الماضية تضاعف عدد السكان أكثر من خمس مرات، وذلك من نحو 08 ملايين نسمة في عام 1970 إلى نحو 43.5 مليون نسمة في عام 2010، حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي في دول الخليج العربية نحو 03 بالمائة الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم.

وبدأ من الثمانينات من القرن الماضي رافق التنمية والنمو السكاني المتسارعين زيادة متواترة في الطلب على المياه، حيث إرتفع الطلب نحو 06 مليارات متر مكعب في عام 1980 إلى أكثر من 32 مليار متر مكعب في عام 2005.

وفي ظل النمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء صاغت معظم دول الخليج العربية سياسات زراعية طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاكتفاء الذاتي من الغذاء وأصبح القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، وذلك بنسبة تصل إلى أكثر من 85 بالمائة من إجمالي المياه المستخدمة في هذه الدول.

أ. إدارة الموارد المائية لدول الخليج العربية: يقصد بسياسات الأمن المائي تلك السياسات المائية التي يتم تبنيها على المستوى الوطني لكل دولة على حدة من دول الخليج العربية، ويمكن تعريف السياسة المائية إجرائيا بأنها: الإطار الذي تتم عبره إدارة الموارد المائية المتاحة وإستنباط مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي إطار العمل بنظام الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث تكاد تجتمع كافة التقارير المتخصصة بقضايا المياه العالمية على أن هناك ثلاثة أنواع من مشكلات المياه التي يتعين مواجهتها:

الأول: ذاتي الأسباب ويرجع بسببه إلى الهدر الشديد للموارد.

الثاني: يكون من المشكلات التي يمكن توصيفها ولكن لا توجد حالياً حلولاً إقتصادية لها.

الثالث: المشكلات التي تعد نتاج الطلب المرتفع على المياه التي تخضع للدراسة والتحليل من خلال الإستراتيجيات الحكومية في السياسية والإستثمار.

ب. أهم التحديات والقضايا المائية لدول الخليج العربية: يقع العالم العربي في منطقة جافة عموماً والظروف تزداد سوءاً بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون فيه فقد كانت الموارد المائية المتجددة المتوافرة في العالم العربي في عام 1950

أكثر من 4 آلاف متر مكعب سنويا ولكن هذا الرقم إنخفض إلى 1. 312 مترا مكعبا في عام 1995 ثم إلى 1. 233 مترا مكعبا عام 1998، من المتوقع أن يصل إلى 547 مترا مكعبا للفرد سنويا بحلول عام 2025.

في هذا السياق من الجدير بالملاحظة أنه منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين يتزايد إستهلاك المياه في كل أنحاء العالم بمعدلات أعلى من ضعف معدل النمو السكاني، ووجدت دراسة أن 14 دولة من أصل 18 دولة مصنفة في فئة "خطر في الحد الأقصى" تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي مرتبة على النحو التالي: موريتانيا، دولة الكويت، الأردن، مصر، إسرائيل، العراق، عمان، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، السعودية، ليبيا، جيبوتي، تونس، الجزائر، وإضافة إلى هذه الدول وجد أن إيران ودولة قطر تقعان في مجموعة "خطر مرتفع" ولذلك فإن جميع دول الخليج العربية شهد مخاطر مائة بمستويات حادة أو مرتفعة بإستثناء البحرين.

ونظرا إلى أن المصادر المائية لغالبية دول الخليج العربية تقع في أحواض مشتركة فإنها تواجه العديد من القضايا والتحديات في إدارة قطاع المياه أهمها:

- إنخفاض مؤشر حصة الفرد من المياه العذبة في هذه الدول حيث وصل إلى أقل من 500 متر مكعب في السنة (خطر الفقر المائي الحاد).
- ارتفاع معدلات الطلب على المياه بالقطاع البلدي بنسب تفوق قدرة هذه الدول على تطوير مواردها المائية المتمثلة في التحلية وإعادة الإستخدام، التي تستنفذ ميزانيتها.
- إخفاض منسوب خزانات المياه الجوفية، والتدهور المستمر في نوعيتها، نتيجة الإستخدام المكثف لهذه المياه بشكل عشوائي، وهو ما أسهم في إستنزاف وإنخفاض مستوياتها.
- الفجوة المائية بين متطلبات القطاع الزراعي وبين الموارد المائية المتاحة، حيث يعد القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه، الذي يستحوذ على أكثر من 50 بالمائة من إجمالي إستخداماتها.
- زيادة حجم الإنفاق المالي لدعم المياه، حيث أدى "الدعم العام الغير موجه: إلى تفاقم الطلب على المياه وفرض عبئ مالي كبير على كاهل الموازنات الوطنية، وما نتج عنه من إنخفاض نسب إسترجاع التكاليف.
- دلت دراسات حديثة على أن الطلب العالمي على المياه في عام 2030 سيكون أعلى بنسبة 40 بالمائة مما هو عليه حاليا وسوف يسهم النمو السكاني في غالبا في زيادة الطلب على المياه فقد تجاوز عدد سكان العالم سبعة مليارات نسبة، إذ إستمر معدل النمو السكاني الحالي على ما هو عليه الآن، فقد يعاني نحو 60 بالمائة من سكان العالم ندرة في المياه بحلول عام 2025.

وتأتي أربع من دول الخليج العربية الست بين أكثر عشر دول في العالم تعرضا لندرة المياه، وتأتي الكويت (10 أمتار مكعبة للفرد في العالم) على رأس ترتيب الدول التي تعاني من ندرة المياه في العالم، والإمارات العربية المتحدة (58 مترا مكعبا للفرد في العام) في المركز الثالث، وقطر (94 مترا مكعبا للفرد في العام) في المركز الخامس، والسعودية

(118 مترا مكعبا للفرد في العام) في المركز الثامن، أما دولتي الخليج الباقيتين البحرين وعمان، إذ جاء فيه أن هاتين الدولتين تستهلكان نسبة 2. 8 و 1. 5 على التوالي أكثر مما لديهما من موارد مائية.

الخلاصة:

إن إستمرار إعتداد إقتصاديات مجلس التعاون الخليجي على النفط وإيراداته، وما يعنيه ذلك من تقلبات في النشاط الإقتصادي دليل على أن هذه الحكومات قد أنحفقت في تصليح الإختلال في هياكلها الإنتاجية عبر زيادة مساهمة الصناعات التحويلية، وتقليل إعتماها على الصناعات الإستخراجية، فكلما كان نصيب الصناعات في النشاطات الإقتصادي لأي بلد أكبر، تنوعت منتجات هذا البلد وتنوعت معها مهارات قواه العاملة، وزاد معها التوظيف سواء كانت هذه المنتجات لتلبية حاجات السوق المحلي، أو للتصدير والحصول على العملة الأجنبية، وتعددت كذلك مصادر دخل البلد، وتنوعت إتجاهات صادراته، الأمر الذي يساعد بدوره على إستقرار أداءه الإقتصادي، وتقليل آثار الصدمات التي تتعرض لها مشاريعه التنموية، وبذلك يصبح نموه ذاتيا ويتصف بالديمومة، ولا شك في أن تطور القطاع الصناعي يعتبر حيويا للإستقرار الإقتصادي.

وكذلك يتطلب تحقيق التنمية الدائمة تنوع مصادر الإستيراد والتصدير فكلما إستطاعت الدولة أن تصدر إلى عدد كبير من الدول، وكذلك تستورد من عدد كبير من الدول، كان إقتصادها أقل عرضة للتقلبات والصدمات بأنواعها الإقتصادية والسياسية كذلك، ولكن هذه التحولات لم تحصل في بلدان المجلس، لأن الرؤية التنموية الواضحة، والبيئة المؤسسية الفاعلة، والسياسات الصحيحة، وعدم تحقيق تقدم يذكر على صعيد التكامل الخليجي والعربي، . من حجم السوق اللازم لهذه التحولات، كما أن هيمنة العمالة الوافدة في هذه البلدان جعلت الأموال تتسرب إلى الدول المصدرة لهذه العمالة، بدل أن يتم إتفاقها محليا، ويتولد من خلال هذا الإنفاق طلب محلي يحفز الإنتاج، ويساعد على إستمراريته.

المراجع المستعملة:

- الحسابات القومية للدول العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1978-2008).
- ادريس. محمد السعيد. (2000). النظام الاقليمي للخليج العربي (الإصدار ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ألبوني. روبرتو. (أكتوبر، 1994). البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص الاقليمية مقابل الكونية. (حبيب سلوى، المحرر) السياسية الدولية، العدد 118.
- حصو. توفيق يوسف. (1984). العلاقات الخليجية الامريكية علاقات متنامية غير متكافئة. الخليج العربي والعالم الخارجي. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.

- سعيد. محمد السيد. (1992). مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. عالم المعرفة، 253.
- شارلز. كاريه. (يناير، 1988). التحالف الطبيعي بين سوريا وايران. السياسة الدولية، العدد 91.
- عبد الله. عبد الخالق. (أفريل، 1998). التوترات في النظام الإقليمي الخليجي. السياسة الدولية، العدد 132.
- Bank World. (2010). *world development indicators*. washington: world bank.
- Graz L. *the turbulent gulf*. london: new yourk . i. b tauris, new yourek, st. martin press.
- Kaplan M A. (1962). *system and process in international politics*. new yourk: john wiley new yourk.